آخر تحديث: 31 آذار/مارس 2023

البيانات الوصفية لمؤشر أهداف التنمية المستدامة

(Harmonized metadata template - format version 1.1)

0. معلومات المؤشر (SDG_INDICATOR_INFO)

0. a. الهدف (SDG_GOAL)

الهدف ١٦: التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات

0.b. الغاية (SDG_TARGET)

الغاية ١٦-١: الحد بقدر كبير من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات في كل مكان

0.c. المؤشر (SDG_INDICATOR)

المؤشر ١٦-١-١: عدد ضحايا القتل المتعمد لكل 100 000 من السكان، حسب العمر والجنس

0.d. السلسلة (SDG_SERIES_DESCR)

ينطبق على جميع السلاسل

0.e. تحديث البيانات الوصفية (META_LAST_UPDATE)

31 آذار/مارس 2023

0.f. المؤشرات ذات الصلة (SDG_RELATED_INDICATORS)

١-٢-٥ نسبة النساء المعاشرات والفتيات في الخامسة عشرة فأكثر، اللاتي تعرضن لعنف جسدي أو جنسي أو نفسي من شريك حالي أو سابق، خلال الاثني عشر شهراً السابقة، حسب شكل العنف والعمر

١٦-١-٣ نسبة السكان الذين تعرضوا (أ) للعنف البدني و (ب) العنف النفسي و/أو (ج) العنف الجنسي خلال الاثني عشر شهرا السابقة

١٦-١-٤ نسبة السكان الذين يشعرون بالأمان عند المشي بمفردهم حيث يعيشون بعد حلول الظلام

0. g. المنظمات الدولية المسؤولة عن الرصد العالمي (SDG_CUSTODIAN_AGENCIES)

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، منظمة الصحة العالمية (WHO)

1. الإبلاغ عن البيانات (CONTACT)

1.A. المنظمة (CONTACT_ORGANISATION)

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)

2. التعريف والمفاهيم والتصنيفات (IND_DEF_CON_CLASS)

2.A. التعريف والمفاهيم (STAT_CONC_DEF)

التعريف:

يُعرَّف المؤشر بأنه إجمالي عدد ضحايا جرائم القتل العمد مقسومًا على مجموع السكان، ويُعبر عنه لكل 100,000 نسمة.

يُعرَّف القتل العمد بأنه الموت غير المشروع الذي يلحق بشخص ما بقصد التسبب بوفاته وبإصابته إصابة بالغة (المصدر: التصنيف الدولي للجريمة للأغراض الإحصائية ICCS، 2015)؛ ويشير السكان إلى مجموع السكان المقيمين في بلد معين في سنة معينة.

المفاهيم:

التصنيف الدولي للجريمة للأغراض الإحصائية (ICCS) هو مصدر تعريف القتل العمد.
القتل العمد (ICCS 0101) هو القتل غير المشروع الذي يلحق بشخص بقصد التسبب بوفاته وبإصابته إصابة بالغة.
ويتضمن التعريف الإحصائي ثلاثة عناصر تصف قتل الشخص بأنه "قتل عمد":
1. قتل شخص من قبل شخص آخر (عنصر موضوعي)؛
2 . نيّة مرتكب الجريمة بقتل الضحية أو بإصابتها إصابة بالغة (عنصر ذاتي)؛
3. عدم شرعية القتل، مما يعني أن القانون يعتبر المرتكب مسؤولاً عن الوفاة غير الشرعية (عنصر قانوني).

وينص هذا التعريف على أنه، ولأغراض إحصائية، ينبغي اعتبار جميع عمليات القتل المقابلة للمعايير الثلاثة المذكورة أعلاه جرائم قتل متعمّدة، بغض النظر عن التعاريف المقدمة في التشريعات أو الممارسات الوطنية.

في التصنيف الدولي للأمراض (ICD)، تم ترميز الوفيات برموز ICD-10 X85-Y09 (الإصابات التي يسببها شخص آخر بقصد الإصابة أو التسبب بالوفاة) ورمز ICD-10 Y87.1 (عواقب الاعتداء)، أو تتوافق رموز ICD-11 PD50-PF2Z وPJ20-PJ2Z بشكل عام مع تعريف القتل العمد الذي تمت مناقشته أعلاه.

2.B. وحدة القياس (UNIT_MEASURE)

عدد جرائم القتل لكل 100.000 نسمة

2.C. التصنيفات

التصنيف الدولي للجريمة للأغراض الإحصائية، ICCS 2015
التصنيف الدولي للأمراض

3. نوع مصدر البيانات وطريقة جمع البيانات (SRC_TYPE_COLL_METHOD)

3.A. مصادر البيانات (SOURCE_TYPE)

يوجد مصدران منفصلان على المستوى القُطري: أ) نظام العدالة الجنائية؛ ب) التسجيل المدني/الإحصاءات الحيوية . يقوم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) بجمع ونشر البيانات من نظم العدالة الجنائية من خلال جمع البيانات السنوي الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة (دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية واستراتيجيات منع الجريمة ، UN-CTS)؛ تقوم منظمة الصحة العالمية (WHO) بجمع ونشر بيانات شهادة الوفاة (التسجيل المدني/الإحصاءات الحيوية). ويتم تسهيل عملية جمع البيانات عبر مسح الأمم المتحدة بشأن اتجاهات الجريمة UN-CTS من خلال شبكة تضم أكثر من 140 جهة تنسيق وطنية تعينها السلطات المسؤولة.

3.B. طريقة جمع البيانات (COLL_METHOD)

على المستوى الدولي، يقوم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بجمع البيانات المتعلقة بجرائم القتل المتعمدة بصورة روتينية من خلال دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية واستراتيجيات منع الجريمة (UN-CTS). وبناءً لطلب لجنة الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، قامت أكثر من 140 دولة عضو بتعيين جهة تنسيق وطنية تابعة لدراسة الأمم المتحدة الاستقصائية لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية واستراتيجيات منع الجريمة UN-CTS، من شأنها أن تقدم بيانات خاصة بهذة الدراسة. وفي معظم الحالات، تكون جهات التنسيق هذه مؤسسات وطنية مسؤولة عن إنتاج البيانات في مجال الجريمة والعدالة الجنائية (أجهزة الإحصاء الوطنية، وزارة الداخلية، وزارة العدل، إلخ). وبالنسبة للبلدان التي لم تعيّن أي جهة تنسيق، يُرسل طلب البيانات إلى البعثات الدائمة في فيينا. عندما لا يقوم بلد ما بتقديم التقارير إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تُستخدم مصادر رسمية أخرى مثل المواقع الرسمية أو المنشورات أو غيرها من وسائل الاتصال. ويتم استخدام تقديرات جرائم القتل من منظمة الصحة العالمية في حالة عدم توفر مصدر آخر للبيانات الخاصة بجرائم القتل. وبمجرد دمج البيانات، يتم تبادلها مع البلدان للتحقق من دقتها.

عندما تتوفر البيانات والبيانات الوصفية ذات الصلة، يتم إجراء بعض التعديلات على البيانات من أجل ضمان الامتثال لتعريف القتل العمد على النحو المنصوص عليه في التصنيف الدولي للجريمة ICCS. تضاف البيانات الوطنية عن أنواع القتل التي تعتبر جرائم قتل عمد وفقاً للتصنيف ICCS، إلى الأرقام الوطنية للقتل العمد، في حين يتم تصنيفها بموجب جريمة مختلفة على المستوى القطري. ولا يمكن القيام بذلك إلا عندما تتوافر بيانات تفصيلية عن هذه الأنواع من عمليات القتل (مثل الاعتداء الخطير المؤدي إلى الموت، وجرائم الشرف، وما إلى ذلك).

أما في ما يتعلق بسياسة نشر البيانات الخاصة بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فيتم إرسال بيانات رصد أهداف التنمية المستدامة إلى البلدان للتشاور قبل النشر.

C.3. الجدول الزمني لجمع البيانات (FREQ_COLL)

الفصل الثالث و الرابع من كل عام

D.3. الجدول الزمني لنشر البيانات (REL_CAL_POLICY)

الربع الثاني من السنة n+1 (بيانات السنة n-1). على سبيل المثال، يتم جمع البيانات الخاصة بعام 2022 في الربع الثالث إلى الرابع من عام 2023 ويتم إصدارها في الربع الثاني من عام 2024.

E.3. الجهات المزودة للبيانات (DATA_SOURCE)

الاسم:

يتم إرسال البيانات المتعلقة بالقتل العمد إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من قبل الدول الأعضاء، عادة من خلال جهات التنسيق الوطنية التابعة لمسح الأمم المتحدة الخاص باتجاهات الجريمة (CTS) التي تكون في معظم الحالات مؤسسات وطنية مسؤولة عن إنتاج البيانات في مجال الجريمة والعدالة الجنائية (أجهزة الإحصاء الوطنية، وزارة الداخلية، وزارة العدل، وما إلى ذلك). في العادة يكون المصدر الرئيس لبيانات القتل العمد مؤسسة تابعة لنظام العدالة الجنائية (الشرطة، وزارة الداخلية، مكتب المدعي العام، وما إلى ذلك). يتم إرسال البيانات الصادرة عن نظام الصحة العامة / السجل المدني إلى منظمة الصحة العالمية من خلال أجهزة الاحصاء الوطنية و/أو وزارة الصحة.

F.3. الجهات المجّمعة للبيانات (COMPILING_ORG)

الاسم:
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، منظمة الصحة العالمية (WHO)

الوصف:
على الصعيد الدولي، يقوم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) بجمع بيانات عن جرائم القتل المتعمدة بشكل روتيني وتوزيعها من خلال جمع البيانات السنوي عن مسح الأمم المتحدة الخاص باتجاهات الجريمة (CTS). ويتعاون المكتب مع المنظمات الإقليمية في جمع ونشر بيانات جرائم القتل، على التوالي مع المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي في أوروبا ومع منظمة الدول الأمريكية في الأميركيتين. تقوم منظمة الصحة العالمية بتجميع بيانات حول القتل العمد في إطار جمع البيانات المنتظمة حول أسباب الوفاة. في هذا السياق، تعتبر البيانات عن الوفيات جرّاء الاعتداء من جرائم القتل المتعمد.

G.3. التفويض المؤسسي (INST_MANDATE)

قُدّمت دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية لاتجاهات الجريمة وعمليات نُظُم العدالة الجنائية من خلال قرار الجمعية العامة A/RES/3021 (XXVII) في عام 1972. وقد طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره 1984/48 المؤرخ 25 أيار/مايو 1984، إلى الأمين العام الحفاظ على قاعدة بيانات الأمم المتحدة المعنيّة بالجريمة، والعمل على تطويرها بإجراء مسوح لاتجاهات الجريمة وعمليات نُظُم العدالة الجنائية.

وبموجب المادة 64 من دستورها، كُلفت منظمة الصحة العالمية بالطلب من كل دولة عضو أن تقدّم تقارير إحصائية عن الوفيات. ودعماً لذلك، أقرّت جمعية الصحة العالمية الأولى المراجعة السادسة للقائمة الدولية لأسباب الوفاة، التي تُعرف الآن بالتصنيف الإحصائي الدولي للأمراض والإصابات وأسباب الوفاة. وتؤكد الأنظمة الخاصة بمنظمة الصحة العالمية بشأن التسميات لعام 1967 على أهمية جمع ونشر إحصاءات الوفيات والمراضة في شكل قابل للمقارنة. وعملاً بهذه الأنظمة، تلتزم الدول الأعضاء بتزويد المنظمة بالإحصاءات المطلوبة.

4. اعتبارات منهجية أخرى (OTHER_METHOD)

A.4. الأساس المنطقي (RATIONALE)

يستخدم هذا المؤشر على نطاق واسع على المستويين الوطني والدولي لقياس أشد أشكال الجريمة عنفا، كما أنه يوفر مؤشرا مباشرا لانعدام الأمن. إن توفير الأمن ضد العنف هو شرط مسبق للأفراد للاستمتاع بحياة آمنة ونشطة، ولكي تتطور المجتمعات والاقتصادات بحرية. تحدث جرائم القتل العمد في جميع دول العالم لذا يمكن تطبيق هذا المؤشر على الصعيد العالمي.

إن رصد جرائم القتل العمد هو لأمر ضروري لتقييم أسبابها ومحركاتها وعواقبها بشكل أفضل، وعلى المدى الطويل، لتطوير تدابير وقائية فعالة. إذا تم تفصيل البيانات بشكل صحيح (كما هو مقترح في ICCS)، يمكن للمؤشر تحديد نوع العنف المرتبط بالقتل: العلاقات الشخصية (بما في ذلك العنف من الشريك والعنف العائلي)، والجريمة (بما في ذلك الجريمة المنظمة وغيرها من أشكال الأنشطة الإجرامية) والاجتماعية والسياسية (بما في ذلك الإرهاب وجرائم الكراهية).

4.B. التعليقات والقيود (REC_USE_LIM)

يقدّم التصنيف الدولي للجريمة للأغراض الإحصائية ICCS توضيحات مهمة حول تعريف القتل العمد. وينص، تحديداً، على أن عمليات القتل التالية مدرجة في ضمن الجرائم:
- جرائم القتل
- جرائم الشرف
- الاعتداءات الخطيرة التي تؤدي إلى الموت
- الموت جراء الأنشطة الإرهابية
- القتل المرتبط بالمهر
- قتل الإناث
- قتل الأطفال
- القتل الارادي
- عمليات القتل خارج نطاق القضاء
- أعمال القتل الناجمة عن القوة المفرطة من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون / الدولة

بالإضافة إلى ذلك، توفّر مذكرة موجزة عن المركز الدولي للجرائم المدنية بشأن عمليات القتل غير المشروع في حالات النزاع دلائل على كيفية التمييز بين جرائم القتل المتعمدة، والقتل المرتبط مباشرة بالحرب / الصراع وعمليات القتل الأخرى التي ترقى إلى جرائم الحرب.

ويتطلب التسجيل الكامل لوفيات جرائم القتل في أنظمة تسجيل الوفيات روابط جيدة مع أنظمة الطب الشرعي والشرطة، ولكن يمكن أن يعوقه التأخير في تحديد نية القتل. أقل من نصف الدول الأعضاء في منظمة الصحة العالمية لديها أنظمة جيدة لتسجيل الوفيات تسجل أسباب الوفاة.

وتمثل حقيقة أن بيانات جرائم القتل تنتج عادة من مصدرين منفصلين ومستقلين على المستوى الوطني (العدالة الجنائية والصحة العامة) أحد الأصول المحددة لهذا المؤشر، لأن المقارنة بين المصدرين هي أداة لتقييم دقة البيانات الوطنية. في العادة، بالنسبة للبلدان التي تتوافر لديها البيانات من المصدرَين، يتم تسجيل مستوى جيد من المطابقة بين المصادر (انظر الدراسة العالمية حول جرائم القتل التي أجراها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة UNODC، 2013).

4.C. طريقة الاحتساب (DATA_COMP)

يُحسب المؤشر على أنه إجمالي عدد ضحايا جرائم القتل العمد المسجلة في سنة معينة مقسومًا على مجموع السكان المقيمين في نفس العام، مضروبًا في 100.000.

$$Rate = 100{,}000 * \frac{Victims}{Population}$$

بالنسبة للمعدل حسب الجنس، يجب تقسيم عدد الضحايا من هذا الجنس على عدد السكان من نفس الجنس.

في العديد من البلدان، يتم إنتاج مجموعتين منفصلتين من البيانات المتعلقة بالقتل العمد، على التوالي من أنظمة العدالة الجنائية والصحة العامة / السجلّ المدني. عندما تكون موجودة، يتم الإبلاغ عن الأرقام من مصدري البيانات. وتستمد البيانات السكانية من التقديرات السنوية التي تنتجها شعبة السكان التابعة للأمم المتحدة.

في الحالات التي لا تتوفر فيها بيانات عن ضحايا القتل العمد، يمكن استخدام عدد جرائم القتل العمد، أي عدد الحوادث التي تشمل ضحية واحدة أو أكثر والتي سجلتها الشرطة، كمؤشر بديل.

4.D. التحقق (DATA_VALIDATION)

بعد تقديم استبيان CTS، يقوم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالتحقق من الاتساق والتماسك مع مصادر البيانات الأخرى. تقوم الدول الأعضاء التي هي أيضًا جزء من الاتحاد الأوروبي أو رابطة التجارة الحرة الأوروبية، أو المرشحة أو المرشحة المحتملة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، بإرسال اجابات عن UN-CTS إلى Eurostat للتحقق من صحتها. وتقوم منظمة الدول الأمريكية أيضًا بمراجعة ردود الدول الأعضاء فيها. تتم إضافة جميع البيانات المقدمة من الدول الأعضاء عبر وسائل أخرى أو المأخوذة من مصادر أخرى إلى مجموعة البيانات بعد المراجعة والتحقق من صحتها من قبل الدول الأعضاء.

4.E. التعديلات (ADJUSTMENT)

4.F. معالجة القيم الناقصة (1) على مستوى البلد و (2) على المستوى الإقليمي (IMPUTATION)

- **على مستوى البلد**

عندما لا تتوفر بيانات وطنية عن ضحايا القتل العمد من العدالة الجنائية ولا من الصحة العامة/التسجيل المدني، يتم أخذ عدد جرائم القتل العمد في الاعتبار. إذا لم تتوفر أي بيانات، فسيتم ترك القيم المفقودة فارغة.

- **على المستويين الإقليمي والعالمي**

انظر القسم 4.ز. المجاميع الإقليمية لمزيد من المعلومات.

4.G. المجاميع الإقليمية

تهدف المنهجية المتّبعة لتقدير عدد ضحايا جرائم القتل العمد على الصعيدين العالمي والإقليمي إلى الاستفادة من البيانات المتاحة على أفضل وجه ممكن. وبالنسبة لكل مجموع إقليمي، ينبغي أن يتساوى عدد ضحايا جرائم القتل العمد مع مجموع البيانات الوطنية عن عمليات القتل العمد الحاصلة في المنطقة، في كل سنة. لكن، بالنسبة إلى بلدان عديدة، لا تتوفر بيانات عن جرائم القتل العمد، أو تتوفر بيانات عن بضع سنوات فقط. وبالتالي، تختلف عيّنة البلدان التي تتوفر بشأنها بيانات من سنة إلى أخرى. وما لم يُعالَج هذا القصور، فقد تفتقر المجاميع الإقليمية إلى الاتساق اللازم، بحكم اختلاف البلدان التي تُستخلَص منها هذه المجاميع كل عام.
يُستخلص العدد الافتراضي لضحايا جرائم القتل العمد على أساس المعدل القُطري لضحايا جرائم القتل العمد لكل 100,000 من السكان. وإذا توفرت لدى بلدٍ معيّن نقطة بيانات واحدة منذ عام 2000، تُحدَّد جميع القِيَم الناقصة بما يُساوي نقطة البيانات الوحيدة المتاحة هذه. وبالتالي، يُظهر هذا النَّهج النمو السكاني بمرور الوقت ولا يعني أن السلسلة ثابتة من حيث القيمة المطلقة. وإذا ما توفر لدى بلدٍ معيّن بين نقطتن وثماني نقاط بيانات، تُقدَّر القِيَم الناقصة بين نقطتي بيانات باستخدام نَهج الاستكمال الخطي. وإذا كانت هناك قِيَم ناقصة تقع مؤقتاً قبل (أو بعد) أقدم (أو أحدث) نقطة بيانات متاحة، تُملأ القِيَم في بداية (أو نهاية) السلسلة بأقدم (أو أحدث) نقطة بيانات متاحة. وإذا ما توفر لدى بلدٍ معيّن أكثر من ثماني نقاط بيانات في السلسلة الزمنية المعنيّة، تُقدَّر القِيَم الناقصة بين نقطتي بيانات عن طريق الاستكمال الخطي. وإذا كانت هناك قِيَم ناقصة تقع مؤقتاً قبل (أو بعد) أقدم (أو أحدث) نقطة بيانات متاحة، تُحسَب القِيَم في نهاية السلسلة الزمنية باستخدام نَهج التسوية الأُسيّة (لمزيد من المعلومات، انظر هذه الصفحة). أخيراً، يُطبَّق المعدل الإقليمي على البلدان التي لا تتوفر بشأنها أي نقطة بيانات.
وبعد التوصّل إلى السلاسل المفترضة على المستوى الوطني، تُجمع على الصعيد الإقليمي. تُحسب الأعداد الإجمالية لجرائم القتل السنوية على المستوى الإقليمي بضرب معدل جرائم القتل الحاصلة على المستوى الإقليمي لكل 100,000 من السكان في إجمالي عدد سكان المنطقة المعنيّة (مقسوماً على 100,000). والمناطق المختارة هي تلك المحدَّدة في "رموز الأمم المتحدة الموحّدة للبلدان أو المناطق للاستخدام الإحصائي". ويُضمَّن كل بلد أو منطقة في إقليم واحد فقط.

وأخيرا، يتم تجميع التقديرات الإقليمية لحساب العدد العالمي لجرائم القتل العمد.

4.H. المناهج والتوجيهات المتاحة للبلدان بشأن تجميع البيانات على الصعيد الوطني (DOC_METHOD)

يتضمن التصنيف الدولي للجريمة للأغراض الإحصائية (ICCS) ومذكرته الموجزة بشأن عمليات القتل غير المشروع في حالات النزاع معلومات عن التعريف والتصنيفات.
تتضمن دراسة الأمم المتحدة لاتجاهات الجريمة وعمليات أنظمة العدالة الجنائية (UN-CTS) مزيدًا من المعلومات حول قواعد العد المستخدمة لضحايا جرائم القتل.

4.ا. إدارة الجودة

انظر القسم 4.د التحقق

4.ب. ضمان الجودة

انظر القسم 4.د التحقق

4.ك. تقييم الجودة

وقد وضع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة درجة تقييم الجودة لبيانات جرائم القتل على المستوى الوطني. بناءً على مجموعة من أبعاد الجودة القياسية للبيانات الإحصائية، تم تطوير إطار تقييم الجودة لتقييم بيانات جرائم القتل العالمية بناءً على خمسة معايير رئيسية:

1. القابلية للمقارنة
2. الاكتمال
3. حسن التوقيت
4. الاتساق الداخلي
5. الاتساق الخارجي

يتم تحديد مؤشرات الجودة لكل معيار من هذه المعايير ويتم حساب الدرجة النوعية لكل بلد (على مقياس من 0 إلى 100)، والتي يتم تحويلها بعد ذلك إلى درجة نوعية في ثلاث فئات (جيد، عادل، منخفض). تشمل الدرجة الإجمالية جميع المعايير الخمسة.
يمكن العثور على مزيد من المعلومات حول درجة تقييم الجودة في الملحق المنهجي للدراسة العالمية لعام 2019 حول جرائم القتل. سيتم تقديم تقييم جودة بيانات التحديث التالي في الدراسة العالمية لعام 2023 حول جرائم القتل.

5. توافّر البيانات والتفصيل (COVERAGE)

توافر البيانات:

بالنظر إلى البيانات التي جمعها كل من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الصحة العالمية، تتوفر بيانات وطنية عن جرائم القتل لمعظم الدول الأعضاء. ومع ذلك، فإن توافر البيانات أقل في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ وغرب آسيا منه في الأمريكتين وأوروبا. علاوة على ذلك، فإن توافر البيانات الخاصة بالتصنيفات الحاسمة (حسب الجنس، أو العلاقة بين الضحية والجاني) محدود أكثر من إجمالي عدد جرائم القتل.

التسلسل الزمني:

1990 الي يومنا هذا

التفصيل:

التفصيل الموصى به لهذا المؤشر هو:
- جنس وعمر الضحية والجاني (المشتبه بارتكاب الجريمة)
- العلاقة بين الضحية والجاني (شريك حميم، أو أحد أفراد الأسرة، أو من المعارف، أو غير ذلك)
- وسائل الجناية (سلاح ناري، غرض حاد، وما إلى ذلك)
- السياق الظرفي/ الدافع (جريمة منظمة، العنف بين الأفراد، وما إلى ذلك)

وتتضمن الجداول الثالث والرابع والخامس من التصنيف الدولي للجريمة للأغراض الإحصائية مزيدا من المعلومات عن هذه التصنيفات، بما في ذلك التعاريف الخاصة بكل فئة من الفئات.

6. المقارنة/الانحراف عن المعايير الدولية (COMPARABILITY)

مصادر التباين:

قد يحصل التباين بين البلدان المنتجة وأعداد جرائم القتل المتعمدة المبلغ عنها على المستوى الدولي، حيث قد تشير البيانات الوطنية إلى التعريف الوطني للقتل العمد، بينما تهدف البيانات التي يبلغ عنها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى الامتثال للتعريف الوارد في التصنيف الدولي للجريمة (الذي وافقت عليه الدول الأعضاء في اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة ولجنة الأمم المتحدة لمنع الجريمة

والعدالة الجنائية في العام 2015 اللجنة ولجنة الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية). ويبذل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة جهودا خاصة لاحتساب جميع حالات القتل التي تندرج تحت تعريف ICCS للقتل العمد، بينما يمكن تجميع البيانات الوطنية وفقا للنظم القانونية الوطنية بدلا من التصنيف الإحصائي. يجب أن يؤدي تنفيذ البلدان التدريجي للتصنيف الدولي للجريمة للأغراض الاحصائية ICCSإلى تحسين جودة واتساق البيانات الوطنية والدولية.

وقد تختلف معدلات جرائم القتل العمد أيضاً بسبب استخدام أرقام سكانية مختلفة.

7. المراجع والوثائق (OTHER_DOC)

الرابط:

www.unodc.org

المراجع:

UNODC Homicide Database (https://data.unodc.org/), UNODC, Global Study on Homicide 2019; WHO-UNDP-UNODC, Global Status Report on Violence Prevention 2014; UNODC, International Classification of Crime for Statistical Purposes - ICCS, 2015